المنصة الإقليمية للحوار حول النوع الاجتماعي

توصيات السياسة

تعزيز وضع حقوق المرأة
في المنطقة الأورومتوسطية

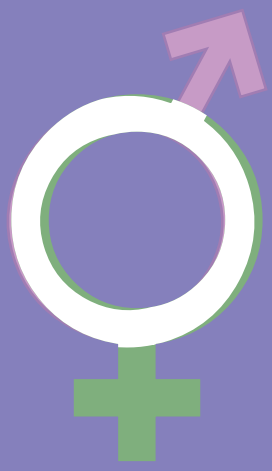

المنصة الإقليمية للحوار حول النوع الاجتماعي

قائمة المحتويات

١. خلفية ٤

٢. التحديات ٥

٣. الأولويات والإجراءات السياسية ٥

٣.١ أولوية المجال الأول ٦
إنهاء التمييز ضد النساء وتعزيز مشاركتهن

٣.٢ أولوية المجال الثاني: إصلاح التعليم ٨
تغيير الصورة النمطية ومواقف المساواة المبنية على النوع الاجتماعي

٣.٣ أولوية المجال الثالث ٩
إنهاء الحروب والإحتلال والعنف ضد النساء

٣.٤ أولوية المجال الرابع ١١
ضمان حرية واستقلالية عمل مؤسسات المجتمع المدني وتقديم الدعم لمنظمات حقوق النساء

٤. آليات تحقيق المساواة المبنية على النوع الاجتماعي من خلال عملية الإتحاد من أجل المتوسط الوزارية ١٣

تعكس هذه الوثيقة نقاشات عملية حوار طويلة على امتداد عام وإن المحتوى لا يمكن أن يعكس وجهة نظر الإتحاد الأوروبي بأي حال من الأحوال

١. الخلفية

إن استنتاجات الاتحاد من أجل المتوسط الوزارية حول تعزيز دور المرأة في المجتمع هي أداة إقليمية رئيسية من أجل تعزيز المساواة المبنية على النوع الاجتماعي في المنطقة الأورومتوسطية. بمتابعتها لتطبيق هذه الاستنتاجات، تشجع المبادرة النسوية الأورومتوسطية الحوار بين المجتمع المدني، المشرعين وصناع القرار السياسي. وكجزء من هذا الحوار وبدعم من الإتحاد الأوروبي، أُنطلقت عام ٢٠١٥ عملية يقودها المجتمع المدني لبناء منصة مشتركة من أجل تعزيز صُنع القرار المساواة المبنية على للنوع الاجتماعي في المنطقة الأورومتوسطية. هدفت هذه العملية إلى تأطير تطبيق الإستنتاجات الوزارية (باريس، ٢٠١٣) ومعالجة التحديات الجارية في المنطقة، وتعزيز التعاون الإقليمي العابر للقطاعات عبر حوار سياسي ، وتبادل الممارسات الفضلى مع الشبكات الموجودة وأصحاب الشأن في جنوب المتوسط .

جمعت العملية أكثر من ٦٠٠ ممثلة وممثل من منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية المعنية بحقوق النساء، وخبراء النوع الاجتماعي، الأكاديميات والأكاديميين، الباحثات والباحثين، مع المشرعات والمشرعين وصناع القرار. كما وفرت هذه العملية مساحة لتحليل السياق المتغير منذ مؤتمر باريس، ولمناقشة رسم سياسات المُساواة الجندرية، بالإضافة إلى الأولويات الوطنية والإقليمية في السياق الحالي، ومن أجل التحضير لمنصة نوع اجتماعي إقليمية ذات توصيات سياسة واضحة تقدم إلى مؤتمر الاتحاد من أجل المتوسط الوزاري الرابع الذي سيعقد عام ٢٠١٧.

شهد الاجتماعين الإقليميين اللذان عقدا عام ٢٠١٦ (في عمّان شهر شباط، وفي القاهرة شهر أيلول)، والحوارات الوطنية السبعة التي عقدت في كل من الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس مشاركة ونقاشات نوعية. وقد بلورت هذه الحوارات تحليلات غنية وأنشأت المنصة الإقليمية للحوار حول النوع الاجتماعي التي ترتكز على الأولويات المشتركة بين الدول وإجراءات سن سياسات ملموسة تستند إلى الواقع الوطني في كل دولة على حدة.

وحشد مؤتمر حقوق النساء الأورومتوسطي الذي عقد في ٢٨ و ٢٩ تشرين ثاني في بيروت أكثر من ١٠٠ مشارك/ة من ١٩ دولة في المنطقة الأورومتوسطية، حيث ناقش المشاركون/ات مجالات العمل التي حُددت خلال العملية. وأثرى هذا المؤتمر وصاغ بشكل نهائي منصة النوع الاجتماعي الإقليمية مع توصيات السياسة الهادفة لتحسين وضع حقوق النساء ومساواة النوع الاجتماعي في المنطقة برمتها.

أثنى النقاش على تعاضد جهود المجتمع المدني والتزام الأطراف الفاعلة في الدولة. وسلطت العملية الضوء على أن الحوار الذي بادر إليه المجتمع المدني، خاصة منظمات حقوق النساء، مع صانعي القرار والمشرعات والمشرعين، هو أمر هام وحاسم لصنع سياسات تعالج الأسباب الجذرية للتمييز والفجوات المبنية على النوع الاجتماعي .

في الوقت الذي تعالج فيه هذه التوصيات التراكمية التحديات الإقليمية المشتركة فإنها أيضا تستجيب لتحديات الواقع المحلي. إن طبيعة تداخل الحقوق الأساسية تعني أن المجتمع بأسره سيستفيد من التقدم في مجال المساواة المبنية على النوع الاجتماعي.

لذا يمكن النظر إلى المنصة الإقليمية للنوع الاجتماعي بإعتبارها وسيلة لتعزيز السياسات الإجتماعية التقدمية في مجال المساواة المبنية على النوع الاجتماعي عبر عملية الاتحاد من أجل المتوسط الوزارية لتعزيز دور المرأة في المجتمع، مع مقترحات محددة لإجراءات سياسة تتجاوز الخطاب السياسي.

وقد أبرزت الحوارات أهمية التغيرات السياسية والأمنية التي حصلت منذ عام ٢٠١٣ وأكدت على التالي:

- تستند الإستخلاصات الوزارية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن تعزيز دور المرأة في المجتمع على **اتفاقيات حقوق النساء الدولية المُلزمة** مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة – سيداو، منهاج عمل بيجين وقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن المرأة والأمن السلام. وبالتالي يقع واجب تنفيذها على الدول، مما يساهم أيضا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وخصوصا الأهداف ٥ و١٦ منها.

- أن إجراءات وتدابير المساواة بين الجنسين السياسية يجب أن تعزز وكالات المرأة، وتعالج **الأسباب الجذرية لانعدام المساواة**، وتقود في النهاية إلى **تحول ديمقراطي في هياكل السلطة الإجتماعية** المبنية على النوع الاجتماعي، من أجل حماية حقوق الإنسان المرأة، والقضاء على كل أشكال التمييز المبني على النوع الاجتماعي، وتحقيق تغيير حقيقي في حياة النساء.

- أن الطبيعة المعقدة للتمييز والعنف ضد النساء تتطلب **نهجا متعدد القطاعات وعملا منسّقا بين** كل أصحاب المصلحة لتحقيق نفس الهدف. إن الإعتراف بجهود ودور كل الفاعلين في مجال المساواة المبنية على النوع الاجتماعي: من حكومة ومؤسسات، صانعي القرار السياسيين، مشرعين، المجتمع المدني، الأكاديمي والإعلام، هو خطوة هامة نحو مأسسة تعاون جدي لصالح صنع سياسة فعالة تراعي المساواة المبنية على النوع الاجتماعي.

- على مؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بحقوق النساء **أن تتدخل بنيوياً في جميع مراحل** صنع السياسات المساواة المبنية على النوع الاجتماعي: من التحضير والمتابعة إلى رصد التطبيق، وذلك للتأكد من أن السياسات التي تم تصميمها صالحة وسليمة، ومن أن الإصلاح لن يبقى حبرا على ورق، ومن وجود إرادة سياسية حقيقية. إن التعاون مع منظمات المجتمع المدني المستقلة والمعنية بحقوق النساء هو ضرورة لتطور العملية الديمقراطية.

٢. التحديات

لا يمكن فصل واقع حقوق النساء والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي عن التوجهات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية السائدة. فهناك دلائل قوية تشير إلى أن التدهور في وضع المرأة يعود إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، من بينها الصراعات المسلحة في المنطقة، وزيادة عنف الجماعات المتطرفة، وإرتفاع مستويات التطرف السياسي والمحافظ، وأزمات اللاجئين، والاحتلال المستمر لفلسطين.

في هذا السياق، حددت العملية وسلطت الضوء على التحديات المشتركة التالية:

- إنحدار حقوق النساء والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي عالميا.

- تحول الأولويات باتجاه الأمن والاستقرار الوطنيين، وتهميش حقوق النساء.

- غياب الإرادة السياسية الكافية لتحديد أولويات السياسات الاجتماعية التقدمية في مجال المساواة المبنية على النوع الاجتماعي.

- استمرار التمييز القانوني والاجتماعي ضد المرأة، واستمرار الفجوة بين النصوص والتطبيق.

- نقص تمثيل النساء في مواقع صنع القرار السياسي والاقتصادي.

- استمرار وتعزيز الصورة النمطية للنوع الاجتماعي في الإعلام و النظام التعليمي.

- العنف ضد النساء بإعتبارها حالة مشتعلة ومقلقة على مستوى المنطقة وإزدياد الكراهية ضد االنساء مما يساهم في تأييد وقبول هذه الحالة مجتمعيا.

- زيادة العسكرة في المنطقة والعالم، مما يعرقل تطبيق الحلول السياسية للصراعات في المنطقة وإنهاء الاحتلال في فلسطين. إن الحلول العسكرية تؤدي دائما إلى تهميش حقوق النساء والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي.

- تقليص مساحة العمل المستقل لمنظمات المجتمع المدني.

٣. الأولويات والإجراءات السياسية

خلال العملية تم تحديد اربعة مجالات رئيسية ذات أولوية للتدخل السياسي وهي:

- إنهاء التمييز ضد النساء وتعزيز دور النساء ومشاركتهن في الحياة العامة.

- إصلاح التعليم وتحدي القوالب النمطية الجنسانية.

- إنهاء العنف ضد النساء، والحروب والاحتلال، وبدء عملية سلام في المنطقة.

- ضمان حرية واستقلال المجتمع المدني ومساندة منظمات حقوق النساء.

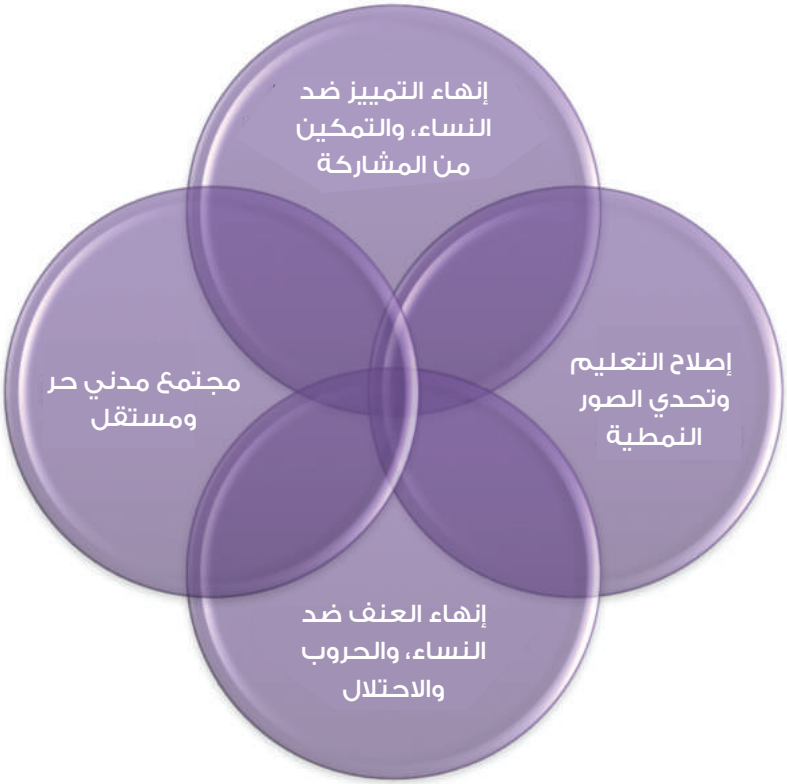

الصورة ١: السياسات الهادفة نحو تغيير فعليّ

إعطاء الاولوية لصنع السياسات ولنهج تمكين شمولي في هذه المجالات يعد خطوة رئيسية باتجاه تعزيز المساواة المبنية على النوع الاجتماعي في المنطقة الأورومتوسطية في سياق زيادة الإتجاهات المُحافظة الاجتماعية، والتطرف الديني، والقومية، والشعبوية التي تحث صانعي القرار أكثر من أي وقت مضى على دراسة حلول سياسية للاحتلال ومختلف الصراعات الأخرى، ومعالجة أزمة اللاجئين من منظور النوع الاجتماعي.

٣.١ الأولوية الأولى

إنهاء التمييز ضد النساء وتعزيز مشاركتهن

إن النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء، وتمكين النساء من الأدوار والمشاركة المتساوية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يحد من التمييز ضد النساء في كل مناحي الحياة. إن المساواة المبنية على النوع الاجتماعي يجب تحديدها في إطار قانوني يؤكد على حقوق النساء كحقوق إنسان عالمية ،بدلاً من جعلها وبما يضمن عدم تحولها إلى مادة لتدخل الدين والتقاليد والثقافة. وعليه فإن الأولوية الأولى هي إنهاء التمييز القانوني الموجود غالبا في قوانين الاحوال الشخصية وقوانين العقوبات في دول جنوب المتوسط. وفي هذا الصدد، على حكومات دول الاتحاد الأوروبي أن تقوم بإتخاذ إ إجراءات لمعالجة الأطار القانوني الذي يُبقي النساء النازحات إلى أوروبا رهائن لقوانين الاحوال الشخصية في بلدانهن الأصلية. فالمساواة والعدالة لا يمكن تحقيقهما ما لم تكن النساء متساويات قانونياً ضمن العائلات. إن المكانة المتساوية للنساء تتطلب في المقام الأول تجريم الاغتصاب الزوجي، والتخلي عن مفهوم الوصاية في القانون، وإلغاء التشريعات التي تُعفي المغتصبين من العقوبات في حال الزواج من ضحيته، وإصلاح قوانين الإرث. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحقيق المساواة يتطلب الإعتراف بقيمة وظيفة الرعاية الإجتماعية والعمل غير المأجور بشكل عام.

إنه لمن الضرورة تقوية الصلة بين العملية الوزارية والتطبيق الكامل للاتفاقيات العالمية التي صادّقتها الحكومات، ومن بينها إتفاقية السيداو، وقرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥، ومقاربتها مع أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار واحد متكامل.

إلا أن التشريعات وحدها لا تتحدى أو تغير المواقف العامة والصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي، إن ضمان تطبيق التشريعات هو وجود الإرادة السياسية ، وإتباع نهج عدم التسامح مطلقا مع العنف،ورصد الموارد السياسية والمالية، وتدريب كل الجهات المؤسساتية المعنية، كل هذا بالترافق مع حملات توعية لمعالجة الأسباب الجذرية للتمييز والعنف ضد النساء.

يجب تشكيل وكالات/هيئات المساواة المبنية على النوع الاجتماعي السياسية المتخصصة، كوزارة حقوق المرأة، واللجان الحكومية /البرلمانية للمساواة المبنية على النوع الاجتماعي و/أو حقوق النساء مع الإقرار بأن النساء، رغم تهميشهن تقليدياً، فإنهن لسن أقلية لها احتياجاتها "الخاصة"، وإنما هن نصف المجتمع، بل نصف البشرية.

إن فصل الدين عن الشؤون السياسية والتشريعية للدولة هي إحدى المتطلبات الأولى والأساسية لتحقيق المساواة وضمان حرية جميع الديانات والمعتقدات فالنساء المُنتميات إلى أقليات دينية وعرقية، بالإضافة إلى النساء ذوات الاحتياجات الخاصة، عادة ما يعانين من تمييز مزدوج ، والذي يجب معالجته بإجراءات محددة.

أضافةً إلى ذلك، فإن هناك ضرورة للقيام بتحليل دقيق للتوجهات الإحصائية، ومراقبة المؤشرات الرئيسية، وذلك لتقييم مدى التقدم الحاصل في مجال حقوق النساء، ومعالجة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي.

توصيات السياسة

١. موائمة التشريعات الوطنية مع الإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان.

٢. رفع كافة التحفظات عن اتفاقية سيداو.

٣. إلغاء كل المواد التمييزية في التشريعات الوطنية والموجودة بشكل رئيسي في قوانين الاحوال الشخصية وقوانين العقوبات، بالتركيز على النساء اللواتي يواجهن تمييزاً مزدوجا بسبب إنتمائهن إلى أقلية دينية أو عرقية أو لكونهن من ذوي الاحتياجات الخاصة. ومن أجل تطبيق المساواة للنساء، يجب تجريم الاغتصاب الزوجي، وإزالة مفهوم الوصاية القانونية، وإلغاء التشريعات التي تُعفي المغتصب من العقوبات في حال زواجه من ضحيته، وإصلاح قوانين الإرث.

٤. بحث وتغيير الإطار القانوني في دول الاتحاد الأوروبي والذي يُبقي النساء النازحات إلى أوروبا خاضعات لقوانين الاحوال الشخصية في بلدانهن الأصلية.

٥. توفير برامج تدريبية حول بناء ميزانيات حساسة للنوع الاجتماعي تأخذ بعين الإعتبار عدم تساوي فرص للنساء.

٦. بالتوازي مع ذلك، يجب تطوير إطار قانوني شامل للمساواة المبنية على النوع الاجتماعي، يتضمن:

- إعتماد نظام الكوتا النسائية التي لا تقل عن ٤٠٪ كتدبير مؤقت حتى الوصول إلى المناصفة، لتعزيز تمثيل النساء وتسهيل وصولهن إلى مواقع صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى كافة المستويات التنفيذية والتشريعية، الوطنية والمحلية والبلدية.
- تأمين الخدمات العامة والتدابير التي تعزز وصول النساء ومشاركتهن في سوق العمل والسياسية (من رعاية طفل، إلى مواصلات عامة، وأجور متساوية، إجازة الأبوة، ومشاركة الرجال في مهام الرعاية، إلخ.)
- إنشاء وكالات/ منظمات على المستوى الوطني متخصصة في سياسة المساواة المبنية على النوع الاجتماعي ، مع توفير الموارد المالية الكافية لها ، كوزارة حقوق المرأة، لجان مساواة النوع الإجتماعي و/أو حقوق النساء الحكومية/البرلمانية.
- تخصيص موارد مالية لوحدات النوع الإجتماعي او فرص المساواة في مختلف الوزارات لضمان تعيين خبراء في النوع الاجتماعي في هذه الوحدات، وإدماج النوع الاجتماعي بطريقة مناسبة، كما ولمراقبة تطبيق قوانين وسياسات المساواة المبنية على النوع الاجتماعي.

٧. تشكيل لجنة برلمانية مشتركة لدول المتوسط لضمان حماية حقوق الإنسان للنساء.

٨. تبادل وإتباع أفضل الممارسات على المستوى الأورومتوسطي، بما في ذلك تطوير إحصائيات وطنية مبنية على أساس النوع الاجتماعي. فذلك سيُعطي صورة واضحة عن إقصاء أو مشاركة النساء في المجتمع.

٣.٢ الأولوية الثانية

إصلاح التعليم، وتغيير المواقف والصور النمطية للنوع الإجتماعي حيال المساواة المبنية على النوع الاجتماعي

من جهة يواجه المدافعون عن حقوق النساء تحديات كبيرة متعلقة بالعادات والتقاليد، ومن التلقين الديني، والخصخصة، والتسليع، وتسييس البيئة التعليمية والكتب المدرسية من جهة آخرى . إن لهذا تأثيرات سلبية على عملية الإصلاح التعليمي والتحديث، ما يؤدي إلى تداعيات خطيرة على نوعية المعرفة المتوفرة ومهارات الناس، عادات التفكير والقيم. لذا فإن الإصلاح التعليمي يجب أن يكون استراتيجياً وبنيوياً وشمولياً. وعليه أن يعترف ان تسلسلات النوع الإجتماعي الهرمية تشكل المنهج الدراسي، وتقوم بتعميم هياكل السلطة الإجتماعية والإقتصادية المُتحيزة حسب النوع الاجتماعي.

وتلعب وسائل الإعلام دوراً اساسيا في تحدي أو نشر الصورة النمطية للنوع الإجتماعي . فتمثيل النساء في وسائل الإعلام يمكن أن تكون كبوصلة لمعرفة اوسع حول واقع النساء والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي، في الفضائين العام والخاص. إن هذه التغيرات ضرورية لمقاربة التسلسلات الهرمية التقليدية للجنسين، والصورة النمطية السائدة والمتجذرة عميقاً في المجتمع.

لذا يجب إستخدام التعليم ووسائل الإعلام لتشكيل قواعد إجتماعية محكومة بإطار مبادئ وقيم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان العالمية .

توصيات السياسة

١. على وزارات التعليم الالتزام بإصلاح النظام التعليمي عبر تطبيق مقاربة شمولية تمزج بين:

- إطار عمل معياري مبني على أساس المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمساواة النوع الاجتماعي
- مخرجات الابحاث العملية المحلية للإحتياجات الفعلية المستندة إلى الواقع
- تدابير هادفة إلى تعزيز البيئة التعليمية الصديقة للمساواة المبنية على النوع الاجتماعي في المدارس
- مخرجات ومؤشرات مترابطة وملزمة
- تخصيص موارد مالية لتطبيق المقاربة

٢. إنشاء آلية وطنية كهيئة بمشاركة خبراء النوع الاجتماعي من المجتمع المدني والاكاديميات والأكاديميين، وذلك لتصميم وتطوير منهج دراسي مبني على:

- الحرية والاستقلال الاكاديميات
- محتوى ولغة حساسة للنوع الاجتماعي
- تربية مدنية حساسة للنوع الاجتماعي
- التعليم الجنسي
- المساواة المنية على النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان للنساء
- أدوات تعليم ونشاطات عصرية
- التعليم لمدى الحياة

٣. بلورة أدوات كدليل للممارسات الفضلى لنشر مفاهيم وقيم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي ، المواطنة والديمقراطية في المدارس، وكخارطة طريق لإدامة الإصلاح وإقامة بيئة تعليمية حساسة للنوع الإجتماعي تمكن المدارس وهيئاتها وأصحاب الشأن من تملك هذه العناصر.

٤. تصميم وتبني برامج تدريب للمعلمين والمدرسين حول المساواة المبنية على النوع الاجتماعي.

٥. بلورة حملات توعية وطنية بالتزامن مع عمليات حوار محلية تهدف لتغيير تعرض النساء للصور النمطية، ومواجهة السلوكيات التي تقلل من احترامهن أو قيمتهن.

٦. بلورة اليات رصد مثل المراصد الإعلامية وقواعد سلوك مهني إلزامية للإعلاميين المحترفين من اجل تعزيز المساواة المبنية على النوع الاجتماعي وصورة النساء في وسائل الاعلام.

٧. تعزيز دور النقابات العمالية وقوانين الصحفيين التي تحظر الكلمات والصور الجنسية.

٨. دعم إنشاء الشبكات الصحفية لخلق الروابط بين وسائل الإعلام وسياسات المساواة المبنية على النوع الاجتماعي بالإضافة لإنشاء منصة للأصوات النسائية في وسائل الإعلام.

٣.٣ الأولوية الثالثة

إنهاء العنف ضد النساء والحروب والاحتلال

* العنف ضد النساء في الحيزين العام والخاص

لقد تم تعريف العنف ضد النساء على أنه "أحدى الآليات الاجتماعية الأساسية التي تُجبر النساء على الخضوع." (إعلان فيينا، ١٩٩٣). فهو يمثل عائقاً عالمياً وبنيوياً لتحقيق المساواة المبنية على النوع الاجتماعي. وهو يؤثر على حياة النساء في أوقات السلام كما في أوقات الحرب. والعنف ضدد النساء في المنزل يمنعهن من التمتع بحقوقهن الانسانية، ومن المشاركة في التطوير السياسي والاقتصادي لمجتمعاتهن، ويحد من قدرتهن على التمتع بالحياة اليومية. لذلك فإن محاربة العنف ضد النساء، وتحديداً المُستضعفات منهن، يجب أن يكون أولوية لدى كل الحكومات والمجتمعات، لضمان الحماية الإنسانية والحياة الآمنة لهن.

نظرا لطبيعة انتشاره الواسع، وكنتيجة لهياكل السلطة بين الجنسين غير المتكافئة وغير المتساوية، التمييز والسيطرة، وتعدد أبعاده وأشكال الإساءة، فإن الرد على العنف ضد النساء يتطلب مقاربة وتدابير متعددة المحاور، تعزز المساواة المبنية على النوع الاجتماعي في العديد من مجالات السياسات: من الثقافة إلى الصحة والخدمات الاجتماعية، ووصولاً إلى القوانين والنظام التعليمي. لذلك فإن التنسيق مطلوب لضمان ان جميع الجهات الفاعلة والهيئات تعمل لتحقيق الهدف نفسه.

في المنطقة الأورومتوسطية، إن إزدياد الإتجاهات المُحافظة والتقليدية، جنبا إلى جنب مع الحركات الأصولية تعيق ممارسة النساء لكامل حقوق المواطنة وعيش حياة خالية من العنف. لدى الكثير من حكومات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحفظات على اتفاقية السيداو، مما يساهم في انتشار العنف ضد النساء في الفضائين العام والخاص – في العائلة، وضمن الزواج وفي الإرث والمُلكية –هذا في حين أن هذه التشريعات لا تطبق دوما في الدول الأوروبية. إن إلتزاما تاما بتنفيذ الأدوات الدولية، بما في ذلك إتفاقية إسطنبول حول العنف ضد النساء، ورفع التحفظات عن اتفاقية سيداو، هو متطلب أساسي لتحسين حياة النساء في المنطقة.

توصيات السياسة

١. دراسة أفضل الأمثلة للتشريعات حول العنف ضد النساء في المنطقة الأورومتوسطية، ووضع وتبني قوانين شاملة تجرّم كل أشكال العنف ضد النساء، وتؤمن الحماية لهن، وتعمل على الحيلولة دون وقوع العنف عليهن وذلك بالتشاور مع منظمات المجتمع المعنية بحقوق النساء.

٢. إلغاء القوانين التمييزية التي تحول دون نيل النساء لحقوقهن، وتساهم في نشر العنف ضدهن، وتعزيز تطبيق القوانين الموجودة ومن أجل سد الفجوة بين الحقوق الرسمية والحقوق الجوهرية.

٣. نشر المعلومات حول إتفاقية إسطنبول لمناهضة العنف ضد النساء، وتطوير حملات وطنية حول عدم التسامح الإجتماعي والسياسي مع العنف ضد النساء.

٤. إنجاز دراسات وطنية حول كل أشكال العنف ضد النساء، وإصدار معلومات عامة بشكل متواتر، تضم بيانات عن العنف ضد النساء، وعن مستويات المشاركة النسائية السياسية والاقتصادية، وتعزيز إحصائيات النوع الاجتماعي.

٥. تنظيم حملات لزيادة الوعي العام حول إنتهاكات حقوق النساء، ومن أجل أن يعيشن كل لحظة من لحظات حياتهن دون خوف.

٦. إشراك الصبية والرجال في العمل نحو المساواة المبنية على النوع الاجتماعي ولمناهضة العنف ضد النساء.

** النساء، السلام، والأجندة الأمنية

إن العنف ضد النساء هو احدا من اكبر المعوقات لتمتع النساء بالامان. إن فهم صيرورة العنف ضد النساء، هو مفتاح لفهم كيفية وأسباب استخدامه في الصراعات المسلحة. فعندما يندلع صراع مسلح، تصبح النساء أنفسهن "مناطق حرب"، ويزداد العنف الجنسي، والاعتداء، والتعذيب، والاستعباد في سياق العنف المسلح . لذلك فإن النهوض بحقوق النساء هو المدخل للحفاظ على ونشر سيادة القانون في أي مجتمع، وخصوصاً في أوقات الأزمات. عادة ما تُعرّض الحلول العسكرية للأزمات والصراعات النساء للعنف وتجعلهن أكثر عرضة للخطر. لذلك فإن دور النساء الفعال ومشاركتهن المتساوية في صنع القرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وبالاضافة الى دورهن في مفاوضات السلام تشكل عاملا حاسما لإيجاد حلول سياسية للصراعات في المنطقة والحد من العنف ضد النساء.

إن الحلول السياسية لهذه الأزمات هي السبيل الوحيد للتوصل إلى حلول طويلة الأمد، والتي يجب أن تتضمن معالجة وضع الملايين من اللاجئين ذوي الأغلبية النسائية. كما أن المساواة المبنية على النوع الاجتماعي هي إحدى أعمدة الأساسية للأمن والاستقرار والتنمية. لذا، فإن تطبيق حقوق النساء، وتطوير سياسات المساواة المبنية على النوع الاجتماعي ، ومعالجة العنف ضد النساء هي مسألة تتعلق بالأمن الإنساني وذات موقع مركزي في أي حل سياسي، بما في ذلك تلك الحلول المتعلقة بقضية اللاجئين.

إن الموجات المتزايدة من التطرف تتطلب مشاركة أقوى من النساء، لا بصفتهن مادة سياسية، وإنما بصفتهن فاعلات سياسيات رئيسيات . ومن أجل وضع حد للتطرف يجب إستناد المقاربات الأمنية الحكومية على حقوق الإنسان، المشاركة، البحث ، وتطبيق الحلول السياسية، وحظر الإتجار واستخدام الأسلحة فرديا وجماعيا.

وفقا للإتفاقيات الدولية، فإنه على الحكومات الموقعة على تلك الاتفاقيات أن تزيل العوائق التي تمنع مشاركة النساء السياسية،في المراحل الانتقالية السياسية وعمليات صنع السلام، مما يحمي المدافعات والمدافعين عن حقوق النساء، والعمل على إنهاء العنف ضد النساء عالميا.

إن خطط العمل الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم١٣٢٥ حول النساء، الأمن والسلام، هي أدوات ضرورية للحد من العنف ضد النساء – وتحديداً خلال الأزمات –ومن أجل تحسين حياة وحقوق النساء على مستوى المنطقة، كما من أجل المساهمة في تعزيز مشاركتهن في عمليات صنع القرار.

توصيات السياسة

١. إدماج حقوق النساء والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي ومقاربات الأمم المتحدة للأمن الإنساني في وضع إستراتيجيات الأمن القومية / الوطنية.

٢. التأكيد على أن العنف ضد النساء هو مسألة أمنية في الاستراتيجيات الوطنية ، المتعلقة بالعنف ضد النساء، ودمج وسائل لمعالجته كجزء من سياسات الأمن القومي.

٣. حماية حقوق اللاجئين الإنسانية في بلدان اللجوء: إبتداء من حق لم شمل العائلة، مرورا بالحفاظ على كرامة حقوق الإنسان، وإنتهاء بتوفير الحماية الإجتماعية وضمان صولهم إلى التعليم والرعاية الصحية.

٤. تجريم كل أشكال العنف ضد االنساء خلال الصراعات المسلحة، وتطوير آليات قانونية لوضع حد لإفلات الجناة من العقاب.

٥. إتخاذ التدابير اللازمة لضمان المشاركة الفاعلة للنساء والمدافعات والمدافعين عن حقوق النساء في كل عمليات صنع السلام.

٦. إنشاء نظام لرصد وتوثيق والتحقيق في أعمال العنف ضد النساء خلال الصراعات المسلحة.

٧. مراجعة منظور الاتحاد الأوروبي حيال اللاجئين في أوروبا: توفير اللجوء للاجئين وللنساء المهاجرات اللواتي هربن من العنف الجنسي المبني على النوع الاجتماعي، وتوفير التأهيل الإجتماعي لهن.

٨. وضع وتبني خطط عمل وطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥.

*** البدء بعملية سلام إقليمية شاملة، إنهاء الإحتلال والتوصل إلى حلول سياسية

إن خلق بيئة داعمة لصنع سياسات المساواة المبنية على النوع الاجتمعاعي ينطوي أيضا على دمج سياسة صنع السلام الإقليمية بمشاركة المجتمع المدني، وتحديداً منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء. فاحتلال العسكري الإسرائيلي، وتقويض عدم التوازن بين قوات الإحتلال والشعب المُحتَل من قبل المجتمع الدولي، وتصاعد العدوان ، وإنكار حق عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم تطبيقاً لقرار الأمم المتحدة ١٩٤، كلها تزيد من مستويات انعدام الأمن بالنسبة للنساء في الضفة الغربية المُحتلة، وغزة المحاصرة، والقدس المُحتلة. وتبقى سياسات المستوطنين الإسرائيل العدوانية وغياب الإرادة السياسية لمحاسبة إسرائيل وفقا لأحكام قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ، قضايا مركزية ومصدراً دائماً لشتى أنواع العنف في المنطقة. لا يوفر قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥ رؤى حول النساء الرازحات تحت الاحتلال. لذا تم تكييف الركائز الثلاثة للخطة العمل الوطنية للقرار ١٣٢٥ المُتبناة في فلسطين : الوقاية والحماية والمشاركة، لتشمل النساء الرازحات تحت الاحتلال.

توصيات السياسة

١. إتخاذ موقف علني وموثق من جذور التمييز ضد المرأة تحت الاحتلال، وكشف التفاعل بين العوامل المختلفة في إدامته ، بما في ذلك تجارة الأسلحة مع إسرائيل، وأثرها في زيادة عسكرة الصراع والاحتلال نفسه.

٢. التخطيط لتدخل عاجل لرفع الحصار عن غزة وإيقاف النشاطات الاستيطانية – الإستعمارية.

٣. حماية المدافعين عن حقوق النساء وتسهيل حركتهم وعملهم.

٤. إنفاذ الاتفاقيات المصدقة الدولية الإلزامية ، كاتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١.

٥. بدء عملية سلام في المنطقة تهدف لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، عبر إزالة المستوطنات من المناطق المحتلة، وتمكين إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة بعدوان عام ١٩٦٧، وضمان عودة اللاجئين إلى ديارهم وفقا للقرار ١٩٤.

٣.٤ الأولوية الرابعة

ضمان حرية واستقلالية عمل المجتمع المدني وتقديم الدعم لمنظمات حقوق النساء

لقد تقلصت مساحة المجتمع المدني في المساهمة في صنع السياسات، كما يتم إستخدام منظمات حقوق النساء كأدوات للفاعلين السياسيين والأطراف الحكومية المختلفة. إن تطبيق سياسات حقوق النساء والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي تتطلب التزاماً سياسياً وتخصيص ميزانيات لدعم البرامج الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في حقوق النساء. كما أن احدى شروط الحكم الرشيد هو تخصيص ميزانية حساسة للنوع الاجتماعي.

يتزايد إستخدام الإرهاب والعنف السياسي من قبل الحكومات لتبرير الإنتقاص من الحريات المدنية وحريات تكوين الجمعيات وحرية التعبير. أضف إلى ذلك وفي محاولة للتراجع البنيوي إلى الوراء، فأن هنالك ميلاً لدى بعض الحكومات على تشجيع الأعمال الخيرية والإنسانية بديلا من برامج الحقوق والمساواة. إن تقييد تمويل المجتمع المدني وزيادة التدخل من قبل الجهات الحكومية يحد من نطاق عمل منظمات المجتمع المدني ومجموعات حقوق النساء. كما أن هناك تناقضا بين قوانين الطوارئ من جهة ، والقوانين التي تقييد حرية التجمع والوصول إلى الأماكن العامة، والتي تحد من إمكانية وصول النساء إلى االفضاء العام، وبين الالتزام المُعلن لدى هذه الحكومات بزيادة نسبة مشاركة النساء في العمل السياسي من جهة أخرى. إن هذا يجعل مواصلة تطوير التعاون الهيكلي بين منظمات المجتمع المدني وصانعي القرار السياسي وأصحاب الشأن أكثر أهمية.

توصيات السياسة

١. ضمان الإستقلالية وحرية التعبير، التظيم، والتعبير، وتنقل .منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق النساء، وإلغاء المواد القانونية والتدابير التي تحد منها، ومن بينها الإجراءات التي تحظر الدعم المالي الوطني والدولي.

٢. إشراك منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء كشركاء في وضع سياسات وطنية للمساواة المبنية على النوع الاجتماعي.

٣. تشجيع الحوار والتعاون الهيكلي بين أصحاب المصلحة، مع الإعتراف وحماية الدور والخبرة المستقلتين لمنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء.

٤. ضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء في كل المفاوضات التي تشمل التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط وذلك في إطار إتفاقيات الشراكة.

الصورة ٢: من أهداف السياسات إلى نتائج سياسية

٤. آليات لتطبيق المساواة المبنية على النوع الاجتماعي من خلال عملية الاتحاد من أجل المتوسط الوزارية

- بناء تحالفات وطنية عابرة للقطاعات مبنية على الاعتراف بخبرات النوع الإجتماعي ، وعلى ممارسات وخطاب الديمقراطية والمساواة، وإحترام إستقلالية منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء، لمواجهة التحديات الآنية والإتجاهات الرجعية.

- تبني خطط عمل وطنية لمتابعة، رصد، وتقييم تطبيق الاستنتاجات الوزارية التي تم وضعها بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني.

- المشاركة الكاملة لمنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء في الحوار الوطني العابر للقطاعات، عبر تشكيل هيئات قطاعية تدير اجتماعات ومؤتمرات دورية، لرصد وتقييم تطبيق الاستنتاجات الوزارية وتوصيات المجتمع المدني (خطط العمل).

- دعم منصة النوع الاجتماعي الإقليمية كآلية تستجيب للدعوة إلى توحيد الجهود، وكمساحة لحوار وتعاون هيكلي حقيقي، بين منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء، وصانعي القرار وأصحاب المصلحة في صنع سياسات المساواة المبنية على النوع الاجتماعي .

- إنشاء لجان برلمانية وطنية للمساواة المبنية على النوع الاجتماعي ، ووحدات نوع إجتماعي في الوزارات.

- في ظل غياب وزارات حقوق النساء، سيكون من الضروري تشكيل لجان تنسيق بين الوزارات في مجال حقوق النساء .

- تعزيز آليات تقديم التقارير مع مؤشرات حول النتائج، وبلورة تدابير المساءلة من قبل الاتحاد من أجل المتوسط، لمحاسبة الحكومات على تطبيق إتفاقيات حقوق النساء الدولية الملزمة ، والتي بُنيت عليها الاستنتاجات الوزارية.

- إدماج الاستراتيجيات والخطط الوطنية الحالية وكذلك اتفاقيات حقوق النساء الدولية وأهداف الألفية المستدامة، في القرارات الوزارية القادمة حول حقوق النساء.

- جمع بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي، وتحديد مؤشرات المساواة الرئيسية، وتبادل الممارسات الفضلى في المنطقة الأورومتوسطية.